

ماهر الشريف*

إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو: وقفة عند بعض السجلات الفكرية

في خاتمة كتابي "البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 - 1993" (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995)، توصلت إلى خلاصة فحواها أنه بعد مرور عامين على حل المجازفة التاريخية والانفراد الفلسطيني، الذي دشنته توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" ورسائل "الاعتراف المتبادل"، لم يثبت بعد أن هذا الحل الجزئي والانتقالي، "على الرغم من كونه قد ضمن تحرير جزر صغيرة ومتناثرة من الأرض الفلسطينية وأقام عليها سلطة وطنية فلسطينية، قد حقق الآمال التي انعقدت عليه وقرب لحظة إنهاء هذا الصراع المفتوح منذ قرن من الزمان تقريباً".

واليوم، لم يتأكد أن "اتفاق أوسلو" لم يحقق التسوية السلمية المنشودة فحسب، بل أدى أيضاً، على العكس من ذلك، إلى زيادة حدة الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وإلى تدهور أوضاع الفلسطينيين المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووفر لسلطات الاحتلال فرصة فرض حقائق جديدة على الأرض جعلت هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تتمتع بتواصل جغرافي وقابلة للحياة، أبعد منلاً مما كان. ونتيجة انسداد أفق السلام تغيرت موازين القوى داخل الساحة الفلسطينية، وحدثت تحولات في بنية النظام السياسي الفلسطيني، الذي نشأ على قاعدة الاتفاق المذكور، وتفاقم الخلاف بشأن أنسب أشكال النضال، وأخذ يبرز بين الفلسطينيين أصوات تدعو إلى إعادة النظر في هدف النضال الوطني الذي تمسكت به الحركة الوطنية الفلسطينية على مدى أكثر من ثلاثة عقود. وسأحاول فيما يلي، وفي إطار استعدادي لإعداد الجزء الثاني من كتابي عن الفكر السياسي الفلسطيني وتطوره في المرحلة الممتدة من توقيع اتفاق أوسلو إلى اليوم، أن أتوقف أمام السجلات الدائرة على الساحة الفلسطينية فيما يتعلق بعدد من الإشكاليات التي صار يواجهها هذا الفكر بعد توقيع الاتفاق المذكور وما تمخض عنه من نتائج.

الإشكالية الأولى:

فشل الحلول الانتقالية وغياب فرص الحلول الدائمة

كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي وقّعت اتفاق "إعلان المبادئ"، قد رأت في ذلك الاتفاق، وفي الاعتراف المتبادل الذي تم بين منظمة التحرير وإسرائيل، "إنجازاً عظيماً" للشعب الفلسطيني، يخلق أول مرة في التاريخ وجوداً قومياً لهذا الشعب فوق أرض وطنه، معتبرة أن عوامل السيادة الفلسطينية يمكن أن تتجمع بالتدرج، وأن في وسع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يتطور، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، إلى دولة فلسطينية مستقلة. من الصحيح أن قيادة المنظمة لم تتجاهل صعوبة المفاوضات التي ستدور في شأن قضايا الحل النهائي، كالقدس والللاجئين والحدود والمياه، إلا إنها قدّرت أن قبول الحكومة الإسرائيلية، في نهاية الأمر، بإدراج هذه القضايا في جدول أعمال المفاوضات، بعد أن كانت أصرت على أن يتقدم كل طرف بالموضوع الذي يراه ملائماً من دون التزام من الطرف الآخر، يلزم الإسرائيليين بضرورة البحث في هذه القضايا، من جهة، ويمكن أن يرسم ملامح المرحلة النهائية، من جهة أخرى. فالرئيس محمود عباس، مهندس الاتفاق، الذي أعرب عن تخوفه من "أن تدمر الممارسات الخاطئة، والعقليات المتخلفة، من كلا الطرفين كل هذا الإنجاز"، قدّر أنه "بمقدار ما يكون التطبيق سليماً ومينياً على أسس واضحة وراسخة، بمقدار ما أمكننا أن نعبر إلى بقية قضايا المرحلة النهائية، تلك القضايا التي ستتوج نضالنا بالاستقلال وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين". (1)

أمّا معارضة الاتفاق فقد رأوا فيه إطاراً يهدف إلى تغيير أساس السيطرة الإسرائيلية من أجل إدامتها، معتبرين أن العلاقة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي صيغت في أوسلو، لم تستند إلى اعتراف متبادل بحقوق متساوية، وهو ما يتبين لدى المقارنة بين رسالة ياسر عرفات إلى يتسحاق رابين، في 9 أيلول/سبتمبر 1993، وبين رد رئيس الحكومة الإسرائيلية عليها، وأن عدم توازن القوى المتأصل في الاتفاق سيحدد نتيجته النهائية، وسيمكن إسرائيل، القوية والساعية إلى التخلص من عبء احتلالها العسكري المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة، من صوغ شراكة وظيفية مع منظمة التحرير الفلسطينية الضعيفة والمنهكة. (2)

والواقع أن الزمن قد زكّى بعض حجج المعارضة الفلسطينية، إذ أدى رفض إسرائيل الوفاء بالتزاماتها إلى نسف عملية السلام التي أطلقها اتفاق أوسلو. وتبين، بعد سبعة أعوام على "المصافحة التاريخية" في البيت الأبيض، أن نسبة 22% من أرض فلسطين التاريخية، التي تشكل مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، تخضع، في نظر حكام إسرائيل، للتفاوض، كما تخضع للتفاوض، لا للتنفيذ، بنود قرار مجلس الأمن رقم 242، الذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلتها في حزيران/يونيو 1967. وإلى جانب رفض الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الوفاء بالتزاماتها، استمرت في فرض حقائق جديدة على الأرض، إذ واصلت عمليات مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات وتوسيعها وتهويد القدس، في حين ازداد عدد الفلسطينيين الذين يعانون الفقر والبطالة عما كانوا عليه عشية توقيع الاتفاق.

وفي النتيجة، وبغض النظر عن التباين في تقويم "المكاسب" التي حققها الفلسطينيون من اتفاق أوسلو، وفي مقدمها عودة عشرات الآلاف منهم إلى وطنهم، بات هناك إجماع اليوم بينهم على أن الحل الانتقالي لن تفضي إلى تحقيق أهدافهم الوطنية. بيد أن هذه الحقيقة توازت مع حقيقة أخرى فحواها أن الحكومة الإسرائيلية، التي تهربت من تلبية استحقاقات التسوية الانتقالية، غير مستعدة لتلبية استحقاقات التسوية النهائية، وهو ما برز بوضوح منذ قيام مفاوضات كامب ديفيد، التي جرت برعاية أميركية مباشرة في تموز/يوليو 2000، بشأن قضايا الوضع النهائي، وتؤكد، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، عندما صارت الحكومة الإسرائيلية، التي اتهمت الرئيس الراحل ياسر عرفات بدعم "الإرهاب"، تزعم أنها لم تعد تجد شريكاً فلسطينياً "أهلاً" للتفاوض معه. ومع أن الرئيس الجديد محمود عباس دعا في برنامجه الانتخابي إلى وقف عسكري الانتفاضة، ونجح في إلزام مختلف القوى الفلسطينية باحترام هدنة طويلة، وطالب بإعادة إحياء المفاوضات، باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد للتوصل إلى حل سياسي، يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، ويساهم في تغيير صورته، في نظر الرأي العام الدولي، ويوفر الدعم المادي له، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم ترفض الدخول في مفاوضات معه فحسب، بل امتنعت أيضاً من تبني إجراءات تساعد على تعزيز موقعه، رافضة تخفيف القيود المفروضة على الفلسطينيين، كسحب القوات العسكرية الإسرائيلية من مدن الضفة الغربية، وإطلاق الأسرى، وتسهيل حركة تنقل المواطنين. وليس من المستبعد أن تكون راهنت، عندما اتخذت قرار الانسحاب من غزة، على أن يؤدي انسحابها هذا إلى خلق فوضى عامة في القطاع وإلى صراع بشأن السلطة يزكيان، إزاء المجتمع الدولي، موقفها القائم على رفض التفاوض بحجة غياب شريك فلسطيني مؤهل. وبتأكيد فشل الحل الموقت، وغياب فرص الحل النهائية، وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام سؤال هو: ما العمل؟

وبرزت، في الرد على هذا السؤال، أفكار تؤكد ضرورة استعادة البعد الاستراتيجي للنضال الفلسطيني، ولا سيما في مواجهة مشروع صهيوني "يبدو بأنه فاشل على المدى الاستراتيجي". فبينما يمتلك الفلسطينيون رصيماً يتمثل في وجود ما يقرب من خمسة ملايين فلسطيني في فلسطين التاريخية، متشبثين بأرضهم ومصممين على استمرار مقاومتهم، تقف إسرائيل أمام خطر العامل الديموغرافي، الذي سيتعاظم عاماً بعد عام. (3) ومما يعاظم من مأزق المشروع الصهيوني على المدى الاستراتيجي اهتزاز نظرية الردع الإسرائيلية بعد فشل العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، الذي بين لحكام إسرائيل أن اللجوء إلى القوة العسكرية لا يحل دوماً مشكلات دولتهم، ولا يحقق لها أهدافها السياسية.

ويرى البعض أن استعادة البعد الاستراتيجي للنضال الفلسطيني يمر عبر "استعادة" وحدة الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده. وفي هذا الصدد، برزت أفكار فحواها أن من مثالب اتفاق أوسلو أنه جزأً مهمات النضال الوطني الفلسطيني، وأن فشله بات يفرض على الفلسطينيين البحث عن صيغ تضمن لهم تقاسم الهم الوطني المشترك والتوحد حول قضايا الحل الدائم، بحيث لا يكون النضال ضد الاحتلال نضالاً فلسطينياً الضفة والقطاع وحدهم، ولا يكون النضال من أجل حق العودة نضالاً للاجئين في بلاد الشتات وحدهم، ولا يكون نضال الفلسطينيين الوجودي داخل إسرائيل نضالاً يخصصهم وحدهم. (4)

لكن، إذا سلمنا بأن المهمة الرئيسية المطروحة أمام الشعب الفلسطيني اليوم هي الصمود على أرضه، والاقتناع بأن معركته مع الصهيونية لا تزال طويلة، وأن موازين القوى الراهنة لا توفر إمكان التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية يضمن شروط "العدل الممكن"، فهل يمكن ضمان هذا الصمود من دون ترتيب البيت الفلسطيني وإصلاحه؟ وما هي طبيعة الصيغ التي ستؤمن توحيد الفلسطينيين في النضال من أجل حل يضمن استعادة حقوقهم جميعهم لا حقوق قسم منهم، في ظل توزيعهم على ثلاثة مواقع رئيسية، تختلف أوضاعها من موقع إلى

آخر؟ وكيف سيكون في إمكان الفلسطينيين الرهان على عامل الزمن في غياب استراتيجيا عربية توفر لهم الدعم المادي والسياسي اللازمين لضمان صمودهم، علماً بأن الدول العربية مجتمعة لا تملك، كما يبدو، سوى خيار واحد هو خيار التفاوض بالاستناد إلى "مبادرة السلام" التي تبنتها القمة العربية في بيروت سنة 2002، وأعدت التشديد عليها قبل أشهر القمة العربية الأخيرة في الرياض؟ وهل سيكون في إمكانهم إدارة الظهر لما يسمى الجهود السلمية التي يبذلها المجتمع الدولي، من خلال اللجنة الرباعية على أساس "خريطة الطريق"، في ظل اعتماد المجتمع الفلسطيني اعتماداً رئيسياً على المساعدات الخارجية.

الإشكالية الثانية:

تعقّد بلوغ الحل المرحلي وصعوبة العودة إلى الحل الاستراتيجي

وفي إطار التفكير في استعادة البعد الاستراتيجي للنضال، عادت إلى البروز فكرة الحفاظ على فلسطين، بحدودها الانتدابية، موحدة.

والواقع أنه منذ يوم حدد البرنامج الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العاشرة، في حزيران/يونيو 1974، الهدف المرحلي للنضال الوطني الفلسطيني، متمثلاً في إقامة "سلطة وطنية فلسطينية" فوق الأراضي التي تتحرر من سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وهو الهدف الذي طوره الإعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة، في آذار/مارس 1977، بتأكيد حقه الشعب الفلسطيني في إقامة "دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني"، غاب شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية عن الأدبيات السياسية الفلسطينية، ليحل محله التركيز على شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، الذي ضمن لهم العودة أو التعويض.

غير أن التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية، خلال الفترة الفاصلة بين توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993 وقيام مفاوضات كامب ديفيد في تموز/يوليو 2000، قد أظهرت الصعوبات الكبيرة التي تعترض هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، إلى جانب دولة إسرائيل، وخصوصاً في ضوء التزايد الكبير الذي طرأ على عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وفي القدس ومحيطها، وإصرار إسرائيل على الحفاظ على الكتل الاستيطانية وإبقاء القدس موحدة، وإقامة الجدار الفاصل، وتحويل مدن الضفة الغربية إلى معازل، تخترقها الطرق الالتفافية الإسرائيلية، وعزل قطاع غزة عن الضفة الغربية.

وأمام هذا الواقع الجديد، راحت تبرز فكرة فحواها أن الحفاظ على فلسطين الموحدة، في حدودها الانتدابية، قد يكون هو المنطلق الأمثل للتوصل إلى حل نهائي لهذا الصراع. وصارت تظهر، فيما يتعلق بالشكل الدستوري الذي يمكن أن تتخذه فلسطين الموحدة، اجتهادات متباينة تراوحت ما بين العودة إلى فكرة قيام دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين، أو إلى دولة ثنائية القومية، وما بين فكرة قبول الفلسطينيين بأن يكونوا مواطنين يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة في دولة إسرائيل، التي يتوجب عليها أن تتخلى عن طابعها اليهودي. ففي مقال للباحث أسعد غانم اعتبر أن الفصل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لن يكون ممكن التنفيذ، وأن الحل الممكن الوحيد للصراع التاريخي بينهما هو في إقامة دولة ثنائية القومية، تقام على أساس مؤسسات حكومية، منفصلة ومشتركة، بحيث تدير كل جماعة قومية شؤونها الخاصة، في إطار استقلال ذاتي داخلي، وتناقش الأمور المشتركة في أطر يمتثل فيها الطرفان بالتساوي. أمّا بلوغ هذا الحل فيتطلب، في نظره، توفر جملة من الشروط، من أهمها: قيام علاقات مساواة بين أعضاء الجماعتين القوميتين وتوزيع السلطة والموارد والأرض بينهما بصورة تعادلية: حدوث تحوّل في مواقفهما التربوية والسياسية؛ قيام ائتلاف واسع بين الطرفين يضمن استقرار الدولة في ظل تمتعهما بحق النقض المتبادل؛ تغيير طبيعة العلاقات بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية اليهودية في إسرائيل وبين يهود الشتات؛ تغيير طبيعة العلاقات بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية العربية، بما يضمن تواصل الفلسطينيين الفكري والحضاري، لكن لا السياسي، مع العالم العربي. وإن قدر غانم أن الدولة الثنائية القومية هي وحدها القادرة على حل مشكلة المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فهو أعرب عن قناعته بأن حل الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية هو حل غير واقعي، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار قوة الانتماء القومي للطرفين.(5)

وعاد شعار الدولة الواحدة في فلسطين التاريخية لي طرح نفسه بقوة على بساط البحث، في إثر الاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية في ربيع سنة 2002، وعودة الاحتلال المباشر إليها. ففي ندوة عقدتها "مجلة الدراسات الفلسطينية" في بيروت، قدّر الأكاديمي الفلسطيني خليل هندي أن الفرصة الوحيدة أمام الفلسطينيين هي التفكير على المدى التاريخي الطويل "في كيفية تحويل الحالة الفلسطينية من النموذج الجزائري إلى النموذج الجنوب إفريقي"، بحيث يتحول الصراع "من صراع ضد الاحتلال إلى صراع عنوانه لكل امرئ صوت"، معتبراً أن النضال الذي خاضته الحركة الوطنية الفلسطينية، خلف شعار الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد مني بهزيمة، وأن المخرج يكون بالعودة إلى شعار الدولة الديمقراطية أو ثنائية القومية، والسعي من أجل إعادة الاحتلال الإسرائيلي إلى وضعه الحقيقي كاحتلال، أولاً على أرض الواقع، وثانياً في أذهان العالم، وجعل تكاليفه باهظة مادياً ومعنوياً. غير أن تحقيق ذلك لن يكون ممكناً - كما تابع - إلا بحل السلطة الفلسطينية، لأن وجودها "هو ما يمكن إسرائيل من أن تستمر في الحفاظ على احتلال قليل التكاليف". (6) وفي الاتجاه نفسه، رأى أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت، علي الجرباوي، أن من حق الفلسطينيين أن يعودوا إلى طرح شعار الدولة الواحدة على كامل الأرض الفلسطينية، في حال استمرار إسرائيل في رفضها التوصل إلى حل وسط على أساس إقامة دولتين وإيجاد حل مقبول لمشكلة اللاجئين. فالفلسطينيون لا يمكنهم - كما يقول - قبول "دولة الكانتونات" التي تقترحها الحكومة الإسرائيلية على مساحة لا تزيد على نصف مساحة الضفة الغربية، وليس أمامهم بالتالي سوى التلويح لإسرائيل بشعار الدولة الواحدة، الذي يرفضه الإسرائيليون، من جهتي اليمين واليسار، لأنه يطيح الطابع اليهودي للدولة. أمّا المعضلة التي سيواجهها الفلسطينيون في حال قيامهم بالتلويح بهذا الشعار فتكمن، في رأيه، في كيفية التعامل مع مسألة استمرار وجود السلطة الفلسطينية، إذ إن جدية التلويح بهذا الخيار يجب أن تتضمن إمكاناً فعلياً لحل السلطة لذاتها وإعادة الأمانة إلى منظمة التحرير الفلسطينية: "فالسلطة [كما كتب] وسيلة أقيمت لفترة انتقالية من أجل تحقيق غاية إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. لذلك فإنها لا تشكل حالة نهائية". (7) واعتبر أستاذ آخر في الجامعة نفسها، هو جورج جقمان، أن قيام الفلسطينيين برفع مطلب الدولة ثنائية القومية بصورة جدية قد يساهم في دفع الإسرائيليين، الحريصين على الطابع اليهودي لدولتهم، إلى تبني حل الدولتين، مؤكداً أن الجدية في طرح الدولة ثنائية القومية تفترض حل السلطة الفلسطينية، على اعتبار "أن عودة الاحتلال [الإسرائيلي] المباشر أفضل من وجود غطاء [فلسطيني] للاحتلال". (8)

وتزايد الحديث عن إمكان حل السلطة الفلسطينية، في إثر تفاهم المأزق الذي صارت تواجهه الساحة الفلسطينية في أعقاب انتصار حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني/يناير 2006 والحصار الدولي الذي فرض على الحكومة التي ألفتها. فجورج جقمان نفسه، الذي قدّر أن هناك قوى فلسطينية عديدة، بينها "حماس"، قد يكون لها مصلحة في بقاء السلطة، رأى أن غياب مسار سياسي جدي ومقنع يؤدي إلى تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني واستمرار الحكومة الإسرائيلية في ترداد مقولة عدم وجود شريك فلسطيني، يجعلان خيار حل السلطة هو الخيار الوحيد أمام الفلسطينيين، مؤكداً أن سياسة "حافة الهاوية"، التي تتبناها إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وعدد من الدول الأوروبية من خلال قطع المساعدات عن الفلسطينيين، يجب أن تجابهها سياسة "حافة هاوية" فلسطينية، تتضمن النظر الجاد في إمكان حل السلطة. أمّا الشرط اللازم توفره قبل الإقدام على هذه الخطوة فهو، في نظره، إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، للحفاظ على عنوان سياسي للشعب الفلسطيني. (9) غير أن شعار الدولة الواحدة في فلسطين التاريخية، الذي عاد إلى البروز في أوساط بعض الأكاديميين الفلسطينيين، جوبه بمعارضة واسعة من عدد من السياسيين والباحثين. فقد رأى القيادي الراحل ممدوح نوفل، الذي كان يشغل منصب المستشار السياسي لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، أن التفكير في دولة ديمقراطية علمانية، أو في دولة ثنائية القومية، هو ضرب من التفكير في قضايا نظرية مجردة غير قابلة للتطبيق، معتبراً أنه "أسهل كثيراً على المواطن اليهودي الإسرائيلي، اليساري أو اليميني، استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي، أو قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، من قبول أفكار تقوده، حتماً، إلى التخلي عن الهوية اليهودية لدولة إسرائيل أو تحويلها إلى دولة عربية - يهودية"، ولا سيما في ظل ميل المجتمع الإسرائيلي "نحو مزيد من التطرف القومي والتعصب الديني". وخلص نوفل إلى أن الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تمثل "مراً إجبارياً للسلام وللدولة الديمقراطية الموحدة [...]، ولأي صيغ أخرى من التعايش المشترك في ظل نظام سياسي موحد، أو نظامين [سياسيين] متداخلين"، مع تقديره أنه قد يكون من المفيد أن يستمر العرب الفلسطينيون

من مواطني دولة إسرائيل في رفع شعار الدولة الديمقراطية، أو ثنائية القومية، لمعالجة أوضاعهم الخاصة (10) وبعد عدة أعوام أكد نوفل نفسه أن الحديث الفلسطيني عن قيام دولة ديمقراطية موحدة يتعايش فيها العرب واليهود على قدم المساواة هو ضرب من "التحشيش الفكري"، وأن الشيء ذاته ينطبق على فكرة قيام دولة ثنائية القومية "ليس فقط لأن [...] هذه الأفكار مرفوضة كلياً من جميع القوى الصهيونية في إسرائيل، اليسارية واليمينية، العلمانية والمتدينة، ومرفوضة أيضاً من جميع القوى والاتجاهات الإسلامية الفلسطينية"، بل أيضاً "لأن المنطقة برمتها خرجت منذ فترة طويلة عن طريق التطور على أسس علمانية وديمقراطية، واتجهت شعوبها، وضمناها الإسرائيليون، نحو التعصب الديني والطائفي والعرقي." واعتبر نوفل أن استمرار التمسك بفكرة الدولة ثنائية القومية "لا يعالج الصراع، وينشر الأوهام ولا يقرب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من تحقيق أمانهم وأهدافهم في الحرية والاستقلال." (11)

كما رفضت فكرة الدولة الواحدة من طرف عدد من المثقفين والسياسيين العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، الذين رأى بعضهم، مؤخراً، أن المصالحة التاريخية بين الشعبين العربي الفلسطيني والإسرائيلي لا تتطلب فقط تحقيق مطلب المساواة القومية والمدنية للمواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل باعتبارهم "أقلية وطن"، واعتراف الدولة الإسرائيلية بالغبن الذي لحق بهم، بل تتطلب أيضاً إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية القائم منذ سنة 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والاعتراف بحق عودة اللاجئين والعمل على تطبيقه وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194، كما تتطلب أن تكف إسرائيل عن القيام بدورها الهدام تجاه شعوب المنطقة، وخصوصاً في إطار سياسة الهيمنة الأميركية، وذلك في مقابل اعتراف الفلسطينيين والعرب "بحق الشعب اليهودي الإسرائيلي بتقرير مصيره والعيش مع الشعب الفلسطيني وسائر شعوب المنطقة بسلام وكرامة وأمان." (12)

وكنت في دراسة لي عن الموضوع نفسه قد ذكرت أنه إذا نظرنا إلى الأمر من الناحية الأخلاقية والمثالية سنجد أن الانطلاق، في البحث عن حل نهائي للصراع الفلسطيني العربي - الإسرائيلي، من بقاء فلسطين موحدة هو أمر مشروع ويستحق التفكير الجدي، وخصوصاً في ضوء التعقيدات التي اعترضت تطبيق اتفاق أوسلو، والتشابك الديموغرافي والاقتصادي القائم بين الشعبين على الأرض الفلسطينية، معتبراً أن الشكل الأنسب لهذا الحل قد يكون في إقامة دولة ثنائية القومية يتمتع فيها أبناء الشعبين بمساواة كاملة، وتقوم على المبادئ التالية: اعتراف الشعب الفلسطيني بتبولوج قومية إسرائيلية في فلسطين لا يربطها رابط بما يسمى "شعباً يهودياً عالمياً": اعتراف حكام إسرائيل بمسؤوليتهم الأخلاقية عن مأساة الفلسطينيين وعن تشريد القسم الأعظم منهم، وهو ما يعني قبولهم بعودة من يرغب من اللاجئين إلى وطنهم وتسهيل استيعابهم، إن لم يكن في مناطق سكناتهم الأصلية ففي المناطق التي كانت الحكومة الإسرائيلية تخطط لاستيعاب المهاجرين الجدد فيها. أما "قانون العودة"، الذي وضع سنة 1950 وصار يتيح لكل يهودي، مهما تكن جنسيته، فرصة أن يهاجر إلى إسرائيل وأن يصبح مواطناً فيها، فيجب أن يلغى، على اعتبار أن الفلسطيني المشرّد، الذي يرفض التوطين خارج وطنه ويشكل توطينه مشكلة جدية للدول المضيفة أو لبعضها، هو الذي يحتاج، من الناحية الأخلاقية، إلى العودة، لا اليهودي المندمج في مجتمعه، والذي يرفض في بعض الحالات أصلاً - كما في حالة أغلبية يهود الولايات المتحدة الأميركية - فكرة وجوده في الشتات. وإذا كان من الطبيعي أن تكون فلسطين المنشودة منفتحة على الدول العربية التي تشكل عمقها القومي، فإن من الممكن، في المقابل، أن تتحول إلى مركز ثقافي وديني يتردد عليه اليهود في العالم بصفتهم مواطنين لدولهم يرغبون في الحفاظ على علاقاتهم بإخوانهم في الدين وتطورها.

لكنني في الدراسة نفسها أكدت أن هذا الحل الأخلاقي يظل حلاً طوباوياً وغير واقعي في ظل موازين القوى القائمة، وفي ضوء المناخات السياسية والنفسية السائدة بين اليهود في إسرائيل، والتي لا تزال تتغذى بالأيدولوجيا الصهيونية التي نجحت، على الرغم من الأزمة الحقيقية التي تواجهها، في تكييف نفسها وأهدافها وفق الأوضاع المستجدة، وبقيت تحافظ على المكون الرئيسي لفكرتها وهو أن الشعب الفلسطيني لا يملك أي حق تاريخي في فلسطين، وأن ملكية فلسطين بكاملها تعود تاريخياً إلى "الشعب اليهودي". وخلصت إلى أن هذا المكون بالذات هو الذي حال إلى الآن دون اعتراف حكام إسرائيل، بمختلف تلاوينهم، بمسؤوليتهم التاريخية عن مأساة الشعب الفلسطيني، وهو الذي منعهم من التسليم بمتطلبات سلام سقفه لا يتجاوز شرط الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، معتبراً أنه ما لم يحدث انقلاب جذري في وعي الإسرائيليين يزيل أو يضعف تأثير الأيدولوجيا الصهيونية، وهو انقلاب لا يمكن تصوره من دون تغيير ملموس لمصلحة العرب على موازين القوى في هذا الصراع، يبدو أن الباب سيبقى مسدوداً أمام كل الحلول - طوباوية كانت أو أقل طوباوية. (13)

من ناحية أخرى، برزت معارضة لفكرة حل السلطة الفلسطينية، باعتبارها فكرة غير عملية. فبحسب الياس صنبر، الذي كان يترأس تحرير الطبعة الفرنسية من "مجلة الدراسات الفلسطينية"، لا توجد أي سلطة في التاريخ غابت من دون أن يكون بديلها موجوداً؛ وبما أن بديل السلطة الفلسطينية لم يبرز بعد، فلا يمكن بالتالي الحديث عن حلها. بينما رأى مدير تحرير الطبعة العربية من المجلة نفسها، أحمد خليفة، أن ما مكّن الشعب الفلسطيني من الاستمرار في المقاومة هو وجود السلطة الفلسطينية، التي سيتسبب انهيارها، أو حلها - كما قدر - بنشوء حالة فوضى قد تقود إلى توقف المقاومة. وقد أجمع معارضو فكرة حل السلطة على ضرورة إصلاح مؤسساتها، والقضاء على ظاهرة الفساد المنتشرة فيها، من خلال تفعيل أجهزة الرقابة على نشاط أجهزتها، وعلى رأسها المجلس التشريعي، وضمان استقلال القضاء.(14)

الإشكالية الثالثة:

تقادم النظام السياسي الفلسطيني والعجز عن إصلاحه

أدخل اتفاق أوسلو تحولاً مهماً على بنية النظام السياسي الفلسطيني، الذي كانت تجسده منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها المتعددة، تمثل في قيام سلطة الحكم الذاتي على مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكما يلحظ الباحث الاجتماعي الفلسطيني جميل هلال، فقد اختلفت عن النظام السياسي الجديد منظمات سياسية، شكلت في الماضي امتداداً لأنظمة عربية، وتراجع تأثير المنظمات اليسارية العلمانية، بينما تنامي، في المقابل، نفوذ الاتجاه الديني السياسي، وضعف دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وهُمّشت مساهمة تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات. ويتابع هلال قائلاً إن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي على مساعدات "الدول المانحة" أضفى سمة "الريعية" على السلطة الفلسطينية، وسمح للنخبة البيروقراطية - الأمنية ببناء نفوذ اقتصادي ملموس، رافقه انتشار واسع لظاهرة الفساد المالي والإداري.(15)

وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، سارعت أطراف عديدة، ومن منطلقات متباينة، إلى الدعوة إلى إصلاح السلطة وأجهزتها. فإدارة الرئيس بوش، التي انتقدت انخراط حركة "فتح" من خلال كتائب شهداء الأقصى، وبعض عناصر الأجهزة الأمنية، في النشاط المسلح، واتهمت رئيس السلطة بتشجيع "الإرهاب"، وجدت في مطلب الإصلاح وسيلة لإقصاء ياسر عرفات عن القيادة، بينما رأت حكومة شارون في هذا المطلب مدخلاً إلى إضعاف السلطة الفلسطينية برمتها. وفي المقابل، عبّر مطلب الإصلاح عن طموح عدد كبير من الفلسطينيين، الذين رأوا فيه الوسيلة الوحيدة لتجديد السلطة، وإضفاء طابع ديمقراطي على مؤسساتها وتخليصها من الفساد.

وقد كان هناك ما يشبه الإجماع، بين الداعين إلى الإصلاح، على أن حركة "فتح" تتحمل المسؤولية الرئيسية عما آل إليه النظام السياسي الفلسطيني، الذي نجم عن اتفاق أوسلو، باعتبارها "حزب السلطة" والمتحكمة وحدها في آلية صنع القرار. ولذلك اقترن الحديث عن إصلاح السلطة بالحديث عن ضرورة البدء بإصلاح حركة "فتح"، التي شهدت خلال الانتفاضة الثانية ولادة جيل جديد من الناشطين ميدانياً، أضحي المطلب الإصلاحي مطلباً ملحاً بين صفوفه. وقد طمح المعبرون عن هذا الجيل إلى أن يكون لهم دور فاعل في صنع القرار السياسي، وذلك عن طريق الحد من استئثار الجيل الأول، ممثلاً باللجنة المركزية للحركة، بهذا القرار.

غير أن السير على طريق تحقيق الإصلاح بقي يصطدم، وكما يلحظ جورج جقمان، ببنية نظام سياسي وإداري، كان ياسر عرفات، الذي امتلك جميع مفاتيحه، بمثابة "الصمغ اللاصق له". وكان رئيس السلطة/رئيس منظمة التحرير حريصاً على أن تبقى "الشرعية التاريخية"، المكتسبة عبر النضال الطويل، هي العامل المحدد لأدوار مختلف القوى داخل الساحة الفلسطينية، الأمر الذي جعله، على سبيل المثال، يحافظ على التركيبة التقليدية للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، من دون أي تغيير يذكر، وذلك على الرغم من ضهور القاعدة الشعبية لعدد من الفصائل الممثلة فيها، و"من أدائها المتواضع في استطلاعات الرأي".(16)

بعد رحيل ياسر عرفات، برزت أفكار تعتبر أن زمن "الشرعية التاريخية" انتهى، وتعالقت الدعوات إلى اعتماد الانتخابات مصدراً رئيسياً للشرعية السياسية، ولا سيما في الداخل، بحيث يصبح صندوق الاقتراع هو الذي يقرر حجوم مختلف القوى الفلسطينية وأدوارها. وجرت الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير 2005، وحصل فيها مرشح حركة "فتح" محمود عباس، الذي تبنى برنامجاً إصلاحياً، على نحو 63% من الأصوات. ثم جرت في كانون الثاني/يناير 2006 الانتخابات التشريعية، وفازت فيها حركة "حماس" على أساس برنامج انتخابي ركّز

كذلك على مطلب إصلاح أجهزة السلطة. لكن مهمة الإصلاح لم تتحقق، بل أدت ظاهرة ازدواجية السلطة، التي نجمت عن ذلك الفوز، وما استتبعها من اقتتال داخلي، إلى تهديد وجود النظام السياسي الفلسطيني نفسه. وبالتوازي مع الدعوة إلى إصلاح السلطة وأجهزتها، طُرِحَ مطلب إحياء دور منظمة التحرير الفلسطينية، إذ ترافق انتقال مركز النضال الوطني الفلسطيني إلى الداخل مع تراجع دور منظمة التحرير واستبدالها بالسلطة، وذلك بتشجيع من عدد من الدول العربية والأجنبية. إلا إنه بعد فشل مسار أوسلو، ورحيل عرفات، تزايدت الحاجة إلى إعادة بناء منظمة التحرير وإحياء دورها. وطرح، في هذا الصدد، أفكار تدعو إلى إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، عبر اللجوء إلى الانتخابات، حيث أمكن ذلك، في مراكز تجمع اللاجئيين الفلسطينيين في الشتات، واعتماد مبدأ تمثيل القوى الاجتماعية بدلاً من مبدأ تمثيل الفصائل، وذلك عن طريق إلغاء مبدأ "المحاصصة الفصائلية"، وفتح أبواب المنظمة "لا لدخول الحركات والفصائل الإسلامية فقط، بل أيضاً لتوسيع عضويتها كي تضم المنظمات الأهلية والشخصيات الوطنية"، وتجديد تركيبة اللجنة التنفيذية بحيث تتحمل السلطة الوطنية، بصفتها ذراعاً لمنظمة التحرير، مسؤولية شؤون السكان الفلسطينيين في الداخل، بينما تحافظ المنظمة على دورها كممثل للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج على السواء. (17)

لكن، وعلى الرغم من اتفاق القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية، خلال الاجتماعات التي عقدتها في القاهرة بعد أسابيع قليلة على انتخاب محمود عباس، على إحياء دور منظمة التحرير وتوسيع عضويتها، بقيت هذه المهمة تنتظر التحقيق إلى الآن، واستمر النظام السياسي الفلسطيني المتقادم يراوح مكانه، بل يتعرض لخطر الانهيار نتيجة الصراع بشأن السلطة، الذي اتخذ طابعاً مسلحاً.

الإشكالية الرابعة:

تكرُّس الاستقطاب الثنائي وصعوبة استيلاء القطب الثالث

بعد فشل مسار أوسلو واندلاع الانتفاضة الثانية، بدأ يطرأ تحول على موازين القوى داخل الساحة الفلسطينية لمصلحة التيار الإسلامي، خلق مع الوقت، ولا سيما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، حالة من ازدواجية السلطة.

وكانت المواقف المستقلة التي تبنتها حركة المقاومة الإسلامية، (حماس)، منذ الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ديسمبر 1987، قد ساعدتها على زيادة نفوذها الشعبي، ولقي اعتمادها على العمل المسلح تجاوباً عند جمهور فلسطيني "أخذ يستولي الإحباط والقنوط عليه." وفي غضون أعوام قليلة استطاعت الحركة، كما يلحظ موسى البديري، أن تعوض عن غياب التيار الإسلامي لأعوام طويلة عن ساحة النضال الوطني الفلسطيني، وأن تبرز بصفتها الناطق باسم المعارضة الفلسطينية للتسوية، وتحجب بموقفها منظمات علمانية أخرى معارضة، مع ما لهذه المنظمات من سجل نضالي أطول. فالسياسة المتشددة التي تبنتها، والتي تركزت في شعار التحرير الكامل الذي تخلت عنه منظمة التحرير، قد أكسبها دعم جمهور واسع ليس كله من المتدينين، بل شمل أناساً "ممن يشعرون بأنهم قد عُذروا من جراء العملية السياسية الجارية." (18)

وكانت "حماس" وجدت نفسها، عشية قيام سلطة الحكم الذاتي وتشكُّل أجهزتها الأمنية، اعتباراً من سنة 1994، في وضع حرج، وخصوصاً بعد أن اتهمتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأنها، من خلال مواصلة عملياتها العسكرية، ستقطع الطريق على "الإنجاز الوطني" الذي تحقق، وتعطي الحكومة الإسرائيلية الذرائع كي تنهز من التزاماتها وتمتنع من الانتقال إلى المرحلة النهائية. وكان نشاط الحركة العسكري دخل مرحلة جديدة مع لجوئها إلى أسلوب العمليات "الانتحارية" أو "الاستشهادية" ضد أهداف مدنية إسرائيلية، في أعقاب قيام أحد المتعصبين اليهود بارتكاب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، في شباط/فبراير 1994، التي ذهب ضحيتها 29 من المصلين الفلسطينيين.

في البداية حاولت "حماس" أن تتجنب الاصطدام بالسلطة، وسعت لانتهاج أسلوب المناورة السياسية من خلال إعلان استعدادها للتوصل إلى هدنة، ضمن شروط محددة، مع إسرائيل، واقترحت، على لسان رئيس مكتبها السياسي آنذاك، موسى أبو مرزوق، في نيسان/أبريل 1994، برنامجاً سياسياً مرحلياً يتضمن النقاط التالية: انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية؛ تفكيك المستعمرات اليهودية وإزالتها وترحيل المستوطنين عن الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ إجراء انتخابات تشريعية حرة في الداخل والخارج ليختار الشعب الفلسطيني قيادته، التي عليها أن تقرر بشأن الخطوات اللاحقة في الصراع مع المحتلين. وأوضحت

"حماس" فيما بعد، في بيان صادر عن مكتبها السياسي، أنها ستعتمد في حال فوزها في الانتخابات العامة المقترحة إلى حشد طاقات الشعب الفلسطيني "من أجل تحرير كامل ترابه ومقدساته"، لكنها ستحترم، إذا كانت نتيجة الانتخابات غير ذلك، رأي الأغلبية، مع تمسكها بثوابتها "باعتبار فلسطين أرضاً إسلامية لا يجوز التنازل عنها أو التفريط بها." (19)

وعشية الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني/يناير 1996 لانتخاب مجلس الحكم الذاتي، أعلنت "حماس" مقاطعتها للانتخابات، لأنها "تجري تحت سقف اتفاق أوسلو"، وتلغي "حق أكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني في الشتات، بحصرها المشاركة بأبناء الضفة الغربية وقطاع غزة"، معتبرة أن صلاحيات المجلس المنتخب ستبقى "رهينة لسلطة الاحتلال". ورأت قيادة "حماس"، لدى إجمالها حصيلة اتفاق أوسلو بعد مرور خمسة أعوام على توقيعه، أن هذا الاتفاق أسفر عن ولادة سلطة فلسطينية في بعض الأراضي المحتلة، لكنها سلطة "مرتھنة للاحتلال"، ولا تتمتع بسيادة حقيقية على الأرض والموارد، بينما استغلت إسرائيل الاتفاق، مستفيدة من "ضبابية" نصوصه، من أجل الاستمرار في حملة تهويد القدس، وزيادة رقعة الاستيطان الصهيوني على الأرض الفلسطينية، وحصر إطار الحل في فلسطيني الداخل، واستبعاد موضوع اللاجئين في الشتات. وخلصت "حماس" إلى أن السلطة الفلسطينية فشلت في إدارة الوضع السياسي الفلسطيني، كما فشلت في إرساء قواعد الحريات، ورفضت التوصل إلى قواسم مشتركة مع قوى المعارضة، وأن الشعب الفلسطيني، الذي "جرب" [...] هذه السلطة وأداءها الفاسد والقمعي"، قد حكم على تجربتها بـ "أن تتوقف أو توقّف." (20)

وباندلاع الانتفاضة الثانية أواخر أيلول/سبتمبر 2000، التي جاءت بعد أن رفض ياسر عرفات في كامب ديفيد قبول المقترحات الإسرائيلية والأميركية بشأن الحل النهائي، طرأ تحسن نسبي على العلاقات بين السلطة الفلسطينية و"حماس"، وصارت قيادة حماس "تجاوب"، في بعض الأحيان، مع مبادرات السلطة، بما فيها المبادرات الرامية إلى التهدئة في المواجهة مع إسرائيل، كما حدث لدى موافقتها على الهدنة التي أعلنتها السلطة أواخر سنة 2003. وفي الوقت نفسه، سعت "حماس" لتخفيف حدة معارضتها مواقف السلطة السياسية، إذ أعلن أحد قادتها، وهو إسماعيل أبو شنب (الذي استشهد فيما بعد في غارة إسرائيلية)، أن الدولة مشروع مهم في استراتيجية "حماس"، التي ترى في "إقامة دولة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره حقاً فلسطينياً"، يستطيع الشعب الفلسطيني من خلاله أن يبني قاعدة قوية "على طريق تحرير باقي أرضه وعودة اللاجئين"، شرط "أن تكون هذه الدولة" أرضاً حرة ذات سيادة، وأن تكون خالية من المستعمرات، وألا تتنازل عن حق الشعب الفلسطيني في باقي الأراضي الفلسطينية. وفيما يتعلق بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، أكد القيادي نفسه أن "حماس"، التي تؤمن بالديمقراطية "التي تتشابه في جزء منها مع مفهوم الإسلام للشورى"، وتؤمن بـ "حرية التعبير للشعب الفلسطيني وبمشاركته الفاعلة في اختيار حكامه"، ترى ضرورة "إعادة صوغ منظمة التحرير على أسس ديمقراطية تكفل مشاركة الجميع، وتضمن تمثيل الشعب في الداخل والشتات"، عبر إجراء انتخابات للمجلس الوطني في الداخل والشتات، أينما توفر ذلك، بحيث يعكس المجلس تمثيلاً عادلاً لمختلف القوى الفلسطينية. (21)

غير أن توجه "حماس" نحو الاقتراب من الاندماج في النظام السياسي الفلسطيني، الذي نشأ عن اتفاق أوسلو، لم يبرز إلا في سنة 2004، عندما أعلنت استعدادها للمشاركة في الانتخابات المحلية، المؤجلة منذ سنة 1996، والتي دعا إليها ياسر عرفات في 5 أيار/مايو من تلك السنة. ويبدو أن إعلان حكومة شارون عزمها على الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة شجع قادة الحركة على التقدم خطوات جديدة على طريق هذا الاندماج، إذ أعلن عضو قيادة "حماس" في قطاع غزة، سعيد صيام، في إحدى الندوات التي عقدت بعد قيام إسرائيل باغتيال المرشد الروحي للحركة الشيخ أحمد ياسين، وأحد أبرز قادتها عبد العزيز الرنتيسي، أن "من حقنا أن نكون شركاء في صوغ وصناعة القرار السياسي، وكل الأمور الحياتية في قطاع غزة"، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منه، لكنه استبعد مشاركة "حماس" في السلطة "وهي في واقعها الراهن"، مع إعرابه عن قناعته بـ "أن الأحداث تجاوزت [اتفاق] أوسلو". وأكد القيادي نفسه أن "حماس" تؤيد إجراء الانتخابات في كل مؤسسات الشعب الفلسطيني، باعتبارها "أفضل وسيلة لفرز من يمثل الشعب [الفلسطيني]، و[...] تعطي فرصة حقيقية لتداول السلطة." (22)

وأصبح هذا الاندماج في الطريق إلى أن يكون حقيقة واقعة بعد رحيل ياسر عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، وانتخاب محمود عباس ليحل محله في رئاسة السلطة ومنظمة التحرير في كانون الثاني/يناير 2005. فلم يمض سوى أسابيع قليلة على انتخابه حتى نجح الرئيس الجديد، بعد سلسلة اجتماعات عقدت في القاهرة، في التوصل إلى تفاهم مع قيادة "حماس"، ومع قيادات الفصائل الأخرى، نص على التزام الفصائل الفلسطينية

المسلحة الامتناع من القيام بعمليات عسكرية حتى نهاية سنة 2005، وإجراء انتخابات محلية وتشريعية من دون تأخير، والبدء بمحادثات من أجل ضم حركة "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من المعارضة التي واجهها من داخل حركة "فتح"، التي شعرت بالضعف بعد افتقارها زعيمها التاريخي وقائد النضال الوطني الفلسطيني خلال عقود عديدة، وكانت تعصف بها الخلافات الداخلية، فقد أصر محمود عباس على إجراء الانتخابات التشريعية وعلى تعديل قانون الانتخابات. وكان السبب الأهم الذي دفعه إلى ذلك، بحسب أحد المقربين منه، هو تأكيد وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة كإقليم جغرافي وسياسي واحد، بالإضافة إلى حاجة السلطة إلى تفويض جديد بعد عشرة أعوام على انتخابات المجلس التشريعي، وتجديد النظام السياسي الفلسطيني، وضم "حماس" إلى مؤسسات السلطة. (23)

أما "حماس"، التي تعرضت بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 لحملة استهداف إسرائيلية وغربية واسعة، بحجة كونها حركة "إرهابية"، كما تعرضت لاستهداف قياداتها بالاعتقالات الإسرائيلية، فقد شعرت، في ظل تصاعد شعبيتها وتردي أداء حركة "فتح" في السلطة، بأن فرصتها تكمن في تعزيز مكانتها بالشرعية الانتخابية. وكما يلحظ علي الجرباوي، لم يكن قرار مشاركة "حماس" في الانتخابات التشريعية سهلاً على قياداتها، لأنه "كان يفرض عليها إعادة تأهيل نواتها الصلبة عبر منطوق يربط بين التثبيت بالمواقف المعلنة للحركة وبين قبولها الدخول في النظام السياسي المنبثق عن اتفاق أوسلو، وحاولت التفريق بين دخول المجلس التشريعي والانضمام إلى السلطة، أملة بأن تتحول إلى قوة المعارضة المركزية داخل المجلس". لكن "حماس" - كما يتابع الجرباوي - حصلت على تأييد انتخابي أكثر مما أرادت، وانتقلت إلى وضعية الاضطرار إلى قيادة النظام السياسي من دون المرور بمرحلة انتقالية لإعادة التأهيل. وأصبح عليها، في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، "أن تخرج من العموميات وأن تقوم بتقديم إجابات تفصيلية على جملة من القضايا التي كانت تفضل أن تتحاشى مواجهتها مباشرة، كمسألتى الاعتراف بإسرائيل والتفاوض معها، والاستمرار في تبني نهج المقاومة المسلحة". (24)

والواقع أن فوز "حماس" في الانتخابات تحقق، في الدرجة الأولى، بفضل تصويت احتجاجي لقطاع واسع من المواطنين على الأوضاع القائمة في المناطق الفلسطينية المحتلة. وبدا لوهلة كأن الشعب الفلسطيني، الذي "خبر صعود وسقوط الأيديولوجيات القومية والماركسية، يريد أن يعطي الفرصة لتيار لم يتم اختباره قط في الحكم في العالم العربي". لكن الانتخابات، وعضواً عن أن تمثل مخرجاً من الأزمة الوطنية والمجتمعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، أدت من خلال الاستقطاب الثنائي الذي خلقته إلى مفاخرة هذه الأزمة، وإلى تضيق المساحة، الضيقة أصلاً، التي يشغلها التيار اليساري على ساحة العمل السياسي الفلسطيني، والذي عجز عن بلورة قطب ثالث، نتيجة عوامل موضوعية وذاتية في آن واحد.

فقد تأثر التيار اليساري الفلسطيني، والعربي عامة، بانتهاء الاتحاد السوفياتي تأثيراً كبيراً، وربما أكثر من أي يسار آخر في العالم، وذلك بسبب تماهيه الكامل، طوال عقود، مع المواقف السوفياتية على الصعيدين الفكري والسياسي، وعجزه، بالتالي، عن تحليل الواقع الذي يواجهه تحليلاً علمياً، كي يشتق منه الاستراتيجيات والتكتيكات الملائمة؛ فاكتمل بـ "ترجمة" الماركسية بدلاً من أن يقوم بـ "تعريبها"؛ أي بإعادة إنتاجها بصورة مستقلة بما يتلاءم مع خصوصية الواقع. كما لم يلتقط هذا اليسار التغيرات التي طرأت على بنية المجتمع الفلسطيني بقيام السلطة الوطنية، والتي تمثلت في تطبع الاقتصاد الفلسطيني بطابع ريعي، وتعاطم حجم العاملين والمستخدمين في أجهزة السلطة الأمنية والإدارية، وتوقف ظاهرة العمل المأجور في إسرائيل بصورة شبه تامة. كما لم يرصد، في الوقت الملائم، ظاهرة تراجع أطر العمل الجماهيري التقليدية، مثل نقابات العمال واتحادات الطلبة ومنظمات المرأة، في مقابل تنامي دور منظمات العمل الأهلي، وعجز، بصورة عامة، عن انتهاز السياسات الملائمة في تعامله مع هذه الأطر الجديدة. وبينما كان التيار الإسلامي يشهد تصاعداً لا سابق له في نشاطه، في إطار "الصحة الإسلامية" العامة التي شملت المنطقة، عجزت القوى اليسارية الفلسطينية عن مواجهة تحدي التجديد على جميع الصعد، وعن تجسيد شعار الترابط بين مهمات النضال الوطني ومهمات النضال الاجتماعي في برامج ومهمات ملموسة، كما عجزت عن تجاوز تناقضاتها الثانوية وتوحيد صفوفها، الأمر الذي جعلها تبقى مرتبهة للقطين الآخرين.

وفي النتيجة، أدى عجز القوى اليسارية عن بلورة سياسة مستقلة، على الصعيدين الوطني والاجتماعي، والظهور أمام الجمهور بمظهر موحد، إلى تآكل قواعدها الحزبية وتراجع نفوذها الجماهيري وانفضاض قطاع واسع من المثقفين عنها.

الإشكالية الخامسة:

انسداد أفق العسكرية

وصعوبة العودة إلى أشكال النضال الجماهيري

منذ الأسابيع الأولى للانتفاضة الفلسطينية الثانية، نشأ جدل بين القوى الفلسطينية المنخرطة فيها بشأن الاحتفاظ بطابعها الشعبي أو توجيهها نحو النشاطات المسلحة، وبين حصرها داخل حدود الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، أو مدها إلى إسرائيل داخل ما يُعرف بالخط الأخضر. وفي النتيجة، ساهمت الإجراءات الوحشية التي لجأت إليها القوات الإسرائيلية، في سعيها لقمع الانتفاضة وإطفاء لهبها، في ترجيح كفة رأي على رأي.

وهكذا، أصبحت العسكرية من أهم الخصائص المميزة للانتفاضة، ولم تفلح السلطة الفلسطينية في ضبط حيازة الأسلحة واستخدامها، ولا في التوصل إلى صيغة تدمج المقاومة المسلحة في العصيان المدني. وبوقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأميركية، اتخذت ظاهرة عسكرية الانتفاضة بعداً جديداً. فقبل 11 أيلول/سبتمبر، كانت سياسة إدارة الرئيس بوش، التي لم تهتم بإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، تتمثل في دعم حكومة أريئيل شارون ومطالبته بعدم الإفراط في اللجوء إلى القوة العسكرية في التعامل مع الفلسطينيين، واحتواء المواجهة الدائرة فوق الأرض الفلسطينية بحيث لا تؤثر سلباً في السياسة الأميركية في المنطقة، ولا سيما إزاء العراق. وكما يلحظ كميل منصور، فقد استنتج شارون فوراً، بعد 11 أيلول/سبتمبر، أن الوضع الجديد يتيح له الادعاء أنه يقف في الخطوط الأمامية للحرب على الإرهاب، وأنه بات في وضع طليق اليدين ليضع قواعد جديدة للعبة تنسف الخطوط الحمر التي كانت قائمة سابقاً. ومع أن الإدارة الأميركية لم تسير في المرحلة الأولى هذا التوجه الإسرائيلي، وحثت الحكومة الإسرائيلية على ضبط النفس، بل ضغطت لوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات، وأعلنت على لسان رئيسها أمام الأمم المتحدة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 تحبيذها قيام دولتين، إلا أن تصاعد المواجهة المسلحة ولّد توجهاً أميركياً أشد تعنتاً تجاه الفلسطينيين، وعزز التفاهم السياسي بين اليمين المحافظ الأميركي واليمين القومي الإسرائيلي. (25)

وقد أثار طغيان الطابع العسكري على الانتفاضة الثانية جدلاً واسعاً في الأوساط الفلسطينية. وقام بعض الباحثين الفلسطينيين بالمقارنة بين الانتفاضة الأولى، التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر 1987، وبين الانتفاضة الثانية، إذ رأت الأستاذة في جامعة بيرزيت، إصلاح جاد، أن الأغلبية العظمى من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ساهمت في الانتفاضة الأولى، التي أدت فيها المنظمات الجماهيرية، للعمال والطلاب والمرأة، والقوى السياسية المتعددة، دوراً بارزاً، وذلك بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، بينما عانت الانتفاضة الثانية جرّاء غياب المشاركة الجماهيرية، التي اقتصر على أشكال رمزية كالمشاركة في جناز الشهداء، وذلك نتيجة ضعف الأحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت تحتضن منظمات العمل الجماهيري، وانتقال عدد من كوادر هذه الأحزاب إلى العمل في المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي أدى - كما تتابع الباحثة نفسها - إلى "ترجع كبير في خطاب وثقافة التيار الوطني الديمقراطي العلماني"، وسمح للحركات السياسية الدينية بـ "كسب شرعية إضافية وتنظيم نسبة مهمة من الجمهور"، وذلك عن طريق السيطرة بالانتخابات على عدة مجالس طلابية أو نقابات مهنية، وكذلك عن طريق التصدي للاحتلال بالعمل العسكري، واللجوء إلى العمليات التفجيرية الاستشهادية التي صارت تشارك فيها قوى من حركة "فتح". (26)

وقد تباينت المواقف إلى حد كبير في تقييم ظاهرة العمليات "الانتحارية"، أو "الاستشهادية"، التي اتسعت في مواجهة تصاعد القمع الإسرائيلي. فبينما أيد البعض هذه العمليات، وبررها بلجوء القوات الإسرائيلية إلى استهداف المدنيين الفلسطينيين، وراهن على توظيفها في الضغط على الحكومة الإسرائيلية، معتبراً أنها أربكت حياة الإسرائيليين اليومية، وأضررت باقتصادهم، وأضعفت وتيرة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، عارضها البعض الآخر، ورأى أنها ألحقت أذى بشرعية المقاومة الفلسطينية على الصعيد الدولي، وساهمت في ترويج رؤية أريئيل شارون بشأن الطابع الوجودي للصراع مع الفلسطينيين، وسمحت له بإبراز الصراع على أنه حرب بين قوتين مسلحتين، ودفعت المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف والتعصب القومي. وقد أكد أحد أنصار هذا الرأي الثاني أن قوى الانتفاضة، التي لجأت إلى ممارسة هذا الأسلوب من النضال، لم تقرأ جيداً "إنذارين رئيسيين [...]": وصول شارون إلى الحكم وإعلانه أنه سيكمل ما بدأته الصهيونية [...] سنة 1948، [...] و [إعلان بوش، بعد [...] 11 أيلول/سبتمبر 2001، حرباً عالمية على الإرهاب"، معتبراً أن حركات التحرر الوطني "ترفض في كفاحها ضد

المستعمر أن تستخدم أساليبه"، وتسعى، من أجل تحقيق استقلالها، لأن "تجد أنصاراً لها" لدى الشعوب الأخرى ولدى معسكر العدو نفسه.(27)

ومع أن ظاهرة العمليات "الاستشهادية" تراجعت في الأشهر الأخيرة، نتيجة عوامل عديدة، إلا أنها أخلت مكانها لظاهرة أخرى تمثلت في إطلاق الصواريخ محلية الصنع على التجمعات السكانية الإسرائيلية القريبة من حدود قطاع غزة. وبيروز هذه الظاهرة الجديدة، استمر الجدل الفلسطيني بشأن أنسب أشكال النضال ضد الاحتلال؛ فبينما يعتقد البعض، وخصوصاً بين صفوف القوى الإسلامية، أن لجوء الفلسطينيين إلى مختلف أشكال العمل العسكري، للرد على ممارسات الاحتلال القمعية، هو أمر مشروع، لا داخل المناطق الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967 فقط، بل أيضاً داخل الخط الأخضر، يعتقد البعض الآخر أن أساليب النضال الوحيدة المشروعة هي تلك التي تعزز صمود الفلسطينيين فوق أرضهم المحتلة، وتمنع حكام إسرائيل من اتخاذها ذريعة لتصعيد ممارساتها القمعية ضدهم، وتحظى بتفهم الرأي العام الدولي. وكان عصام مخول، أحد قادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، قد رأى منذ سنة 2002 أن الخيار العسكري "غير وارد كاستراتيجية فلسطينية للتحرك ولإلحاق الهزيمة العسكرية بإسرائيل"، وأن الحق المشروع في مقاومة الاحتلال داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، بكل الوسائل المتاحة، يتطلب "إخضاع ممارسة هذا الحق لقراءة دقيقة للواقع ولتوازن القوى، والتمييز بين ما هو في صالح قضية التحرر وبين ما يصب في خدمة استراتيجية الاحتلال وتبرير عدوانه"، ولا سيما بعد أن استغل حكام إسرائيل استهداف المدنيين داخل إسرائيل "في الترويج الفعال لفكرة الخطر الوجودي"، ونجحوا في القضاء "على التمييز الذي كان قائماً في الوعي الإسرائيلي بين سكان إسرائيل وبين المستوطنين في الضفة والقطاع والقدس". وأضاف مخول أن "ليس من حق الشعب الفلسطيني وقيادته التخلي عن المراهنة على القدرة على اختراق المجتمع الإسرائيلي سياسياً، والمراكمة السلمية في ساحته"، ولا التخلي عن المراهنة على "اختراق الرأي العام الدولي" و"مراكمة التأييد لمطلب الحماية الدولية".(28)

وهكذا، بينما يحتدم الجدل بشأن العمليات العسكرية، ولا سيما تلك التي تستهدف المدنيين داخل إسرائيل، يغيب الحديث عن كيفية إعادة الجماهير الفلسطينية إلى ساحة النضال المباشر ضد الاحتلال وإجراءاته ومستوطنيه.

وماذا بعد؟

تدل السجلات الفكرية الدائرة بشأن هذه الإشكاليات الخمس على أن الوضع الفلسطيني يواجه اليوم مأزقاً، وصفه جورج جقمان بالاستراتيجي، وأرجعه إلى فشل مفاوضات كامب ديفيد في سنة 2000، وإلى استمرار إسرائيل في الزعم بعدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض، مقدراً أنه لا يوجد لدى "فتح" و"حماس"، أو أي من القوى الأخرى، إجابة للخروج من هذا المأزق، الأمر الذي يجعل الصراع بين "حماس" و"فتح" - كما أضاف - يأخذ طابع الصراع بشأن السلطة لا غير". ورداً على من يقول إن المقاومة هي الخيار الوحيد الممكن، رأى جقمان أن المقاومة "كما تبدت في الانتفاضة الثانية لا تنسجم مع وجود سلطة".(29)

وكان الأكاديمي الفلسطيني إبراهيم أبراش توقف عند بُعد آخر من أبعاد هذا المأزق، وهو المتمثل في التطور الذي طرأ، بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية، على بنية النظام السياسي الفلسطيني، وفي العلاقة الملتبسة التي نشأت، في إطاره، بين ثلاث مؤسسات هي: منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، وحركة "حماس" التي أصبحت، من باب الانتخابات، مشاركة في تسيير السلطة، دون أن تكون جزءاً من منظمة التحرير، معتبراً أنه "بات للنظام السياسي الفلسطيني ثلاثة رؤوس: اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيس المنظمة والسلطة، وحكومة تترأسها أغلبية برلمانية، انتخبت من جزء من الشعب على جزء من الأرض وبرنامج سياسي متعارض مع برنامج الممثل الشرعي لكل الشعب".(30)

ومهما يكن، فإن الحقيقة الثابتة اليوم هي أن انهيار الآمال التي علقت على اتفاق أوسلو ووصول عملية السلام إلى طريق مسدود، بسبب استمرار تعنت الحكومة الإسرائيلية وإصرارها على التنكر لقرارات الشرعية الدولية، من جهة، والانحياز الأميركي السافر لسياسات هذه الحكومة، من جهة أخرى، وضع الشعب الفلسطيني أمام مفترق طرق، وجعله يواجه أخطاراً كبيرة، ربما يكون بينها خطر تحول الاقتتال الداخلي، الذي يحدث بين الحين والآخر بين حركتي "حماس" و"فتح" في قطاع غزة، إلى مواجهات داخلية شاملة قد تؤدي إلى خسارة المشروع الوطني، وإلى نشوء حالة فوضى شاملة في الأراضي الفلسطينية، ستترك انعكاساتها السلبية على الدول العربية المجاورة. فهل

سينجح الشعب الفلسطيني، الذي نجح على مدى العقود الأربعة الفائتة في عبور مفترقات طرق عديدة، في عبور مفترق الطرق هذا؟
إنه سؤال برسم المستقبل، ونأمل بأن يكون الجواب عنه بالإيجاب لا بالسلب. ■

المصادر

- (*) باحث فلسطيني مقيم بدمشق.
- (1) محمود عباس، "طريق أوسلو" (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994)، ص 325 - 327، 333 - 331.
- (2) شفيق الحوت، "اتفاقات عرفات - رابين ومصير منظمة التحرير الفلسطينية"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 18 (ربيع 1994)، ص 14 - 23.
- (3) أنظر: "المنعطف الفلسطيني الراهن بعد إخلاء قطاع غزة"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 64 (خريف 2005)، ص 5 - 22.
- (4) أنظر: أمير مخول، "بين جوهر إسرائيل وتجزئية الحلول" في: "الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية: هويتها، واقعياتها، أخلاقيتها" (ملف)، مجلة "الأداب"، العدد 7 - 8 (تموز/يوليو - آب/أغسطس 2002)، ص 37 - 41.
- (5) أسعد غانم، "دولة فلسطينية - إسرائيلية ثنائية القومية: نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 41 (شتاء 2000)، ص 3 - 30.
- (6) "الأزمة الفلسطينية الراهنة في ضوء تطورات المشروع الصهيوني"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 59 (صيف 2004)، ص 5 - 25.
- (7) علي الجرباوي، "المأزق الفلسطيني والخيار الوحيد للخروج منه"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 58 (ربيع 2004)، ص 84 - 90.
- (8) "المنعطف الفلسطيني الراهن..."، مصدر سبق ذكره.
- (9) جورج جقمان، "إعادة بناء منظمة التحرير قبل حل السلطة"، شبكة الإنترنت للإعلام العربي، 20 آذار/مارس 2006.
- (10) ممدوح نوفل، "الدولة الفلسطينية المستقلة خيار واقعي"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 36 (خريف 1998)، ص 3 - 16.
- (11) أنظر: "المنعطف الفلسطيني الراهن..."، مصدر سبق ذكره، ص 10 - 11.
- (12) أنظر: "وثيقة حيفا" (مقتطفات)؛ وكذلك "حوار مع البروفسور رمزي سليمان"، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة الإلكتروني، 19 أيار/مايو 2007.
- (13) أنظر: ماهر الشريف، "التطور التاريخي لفكرتي الدولة الديمقراطية العلمانية والدولة الثنائية القومية"، مجلة "الأداب"، العدد 7 - 8 (تموز/يوليو - آب/أغسطس 2002)، ص 25 - 30.
- (14) أنظر: "الأزمة الفلسطينية الراهنة..."، مصدر سبق ذكره.
- (15) جميل هلال، "مأزق المشروع الوطني الفلسطيني بعد أوسلو"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 36 (خريف 1998)، ص 17 - 30.
- (16) جورج جقمان، "مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 62 (ربيع 2005)، ص 51 - 57.
- (17) أنظر: "المنعطف الفلسطيني الراهن..."، مصدر سبق ذكره، ص 16 - 19.
- (18) موسى البديري، "الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 21 (شتاء 1995)، ص 3 - 27.
- (19) أنظر: خالد الحروب، "حركة (حماس) بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل: من مثلث القوى إلى المطرقة والسندان"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 18 (ربيع 1994)، ص 24 - 27؛ "حديث صحافي لرئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين (حماس) يعرض فيه مبادرة سياسية"، المصدر

- نفسه، ص 281 – 284: "بيان للمكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين (حماس) بشأن التصريحات الأخيرة لرئيس المكتب السياسي للحركة"، المصدر نفسه، ص 284 – 286.
- (20) "مذكرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشأن اتفاق أوسلو بعد خمسة أعوام من توقيعه"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 36 (خريف 1998)، ص 201 – 205.
- (21) "خريطة الطريق، هدنة الفصائل وهموم الوضع الفلسطيني الراهن"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55 (صيف 2003)، ص 16 – 20.
- (22) "حماس بعد الشيخ ياسين والرنديسي في ضوء توقعات الانسحاب الإسرائيلي من غزة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 58 (ربيع 2004)، ص 5 – 27.
- (23) "أكرم هنية، عن اليوم التالي لأربعاء الانقلاب الكبير"، شبكة الإنترنت للإعلام العربي، 4 شباط/فبراير 2006.
- (24) "علي الجرباوي، إرباك الانقلاب"، شبكة الإنترنت للإعلام العربي، 31 كانون الثاني/يناير 2006.
- (25) "أنظر: كميل منصور، أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 والمواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 49 (شتاء 2002)، ص 16 – 27.
- (26) "إصلاح جاد، الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي واستشراف الآفاق المستقبل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 51 (صيف 2002)، ص 31 – 40.
- (27) "أنظر: محمود سويد، خطة شارون لإلغاء فلسطين: جريمة بلا عقاب"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 52 (خريف 2002)، ص 31 – 42؛ ماجد كيالي، "الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية: التأثيرات والإشكاليات"، المصدر نفسه، ص 43 – 56.
- (28) "أنظر: عصام مخول، المقاومة الفلسطينية المسلحة: الأبعاد الأخلاقية والقانونية والسياسية" (ملف)، مجلة "الآداب"، العدد 1 – 2 (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2002)، ص 60 – 64.
- (29) "أنظر: جورج جقمان، "حماس) و(فتح): صراع برامج أم صراع على السلطة؟"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 68 (خريف 2006)، ص 54 – 58.
- (30) "إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس"، شبكة الإنترنت للإعلام العربي، 23 آذار/مارس 2006.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx